

Autopsy as a Means of Criminal Evidence: A Comparative Juristic Study

التشريح وسيلة من وسائل الإثبات الجنائي: دراسة فقهية مقارنة

جيء نور العاشقين بنت جيء يوسف⁽ⁱ⁾، أحمد بن محمد حسني⁽ⁱⁱ⁾

Abstract

An autopsy is a crucial method for detecting crime and is included in the Code of Criminal Procedure as one of the essential procedures for obtaining evidence, especially biological evidence, in the body of the deceased to determine the cause of death. Despite this, some jurists maintain that autopsy is not permissible because it harms the dead, and Shari'ah prohibits all forms of aggression and harm to humans, whether they are alive or dead. This study aims to shed light on the extent to which the principle of necessity is allowed in the process of forensic autopsy, and the importance of this study lies in clarifying the ruling of necessity from the Islamic perspective. The researchers used an inductive method to collect information and a comparative analytical study, and the interview which was conducted with forensic doctors and the police to collect information about the practice of autopsy in Malaysia. The researchers discovered that the cases in which the autopsy was performed in Malaysia are in accordance with the Shari'ah, due to their necessity.

Keywords: Autopsy, crime, evidence, Shari'ah, Malaysian law.

ملخص البحث

تشريح الجثة وسيلة حاسمة لكشف الجريمة، وهو مدرج في قانون الإجراءات الجنائية باعتباره أحد الإجراءات الأساسية للحصول على الأدلة، خاصة الأدلة البيولوجية في جسد الميت لتحديد سبب الوفاة. ورغم ذلك، يرى بعض الفقهاء أن التشريح غير جائز لأنه يضر بالموتى، وتنهى الشريعة عن جميع أشكال الاعتداء والضرر على البشر، سواء أكانوا أحياء أو أمواتاً. وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى تحقق مبدأ الضرورة في الشريعة الإسلامية في عملية التشريح الجنائي. كما تكمن أهميتها في توضيح حكمه في المنظور الإسلامي. واستخدمت الدراسة منهجاً استقرائياً لجمع المعلومات، ومنهجاً تحليلياً مقارنة، كما أجريت مقابلة مع الطبيب الشرعي، والشرطة لجمع معلومات حول ممارسة تشريح الجثة في ماليزيا. واكتشفت الدراسة بأن الحالات التي تم فيها التشريح في ماليزيا تتوافق مع الشريعة، لوجود الضرورة.

الكلمات المفتاحية: التشريح، الجريمة، الإثبات، الشريعة، القانون الماليزي.

⁽ⁱ⁾ طالبة ماجستير، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا: chenurulasyiqin@yahoo.com

⁽ⁱⁱ⁾ أستاذ مساعد، قسم الفقه وأصول الفقه، كلية عبد الحميد أبو سليمان لمعارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا: ahmedking@iium.edu.my

بما في ذلك تشريح الجثة، حيث إن من بين أهم المعلومات التي يكشف عنها تشريح الجثة: سبب وطريقة الوفاة (Ramalinggam, 2014, 4). ومن أجل ذلك، لا بد من قطع بعض الأجزاء في جسد الميت، مع أن الشريعة قد حرمت كل اعتداء على الإنسان سواء في حالة حياته أو مماته.

وقد يؤدي هذا التعارض إلى رفض بعض أهل الورثة لعملية التشريح الجنائي. (Noorfajri et al, 2015, 9) ولذلك تكمن أهمية هذه المقالة في إعطاء تصور صحيح للمجتمع من خلال معرفة إلى أي مدى تسمح الشريعة بالتشريح من أجل كشف الجناية، وتطبيقه في ماليزيا. ويتم ذلك ببيان حقيقة التشريح وأهميته، وموقف العلماء من عملية التشريح وأدلتهم، ومكانة التشريح الجنائي في ماليزيا مع بيان ضرورة إجراء التشريح في بعض الحالات.

الدراسات السابقة: وجدت الدراسة أن هناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية والمقالات المتعلقة بموضوع تشريح الجثة، ومن أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع:

دراسة بعنوان "أحكام تشريح جثة الآدمي وتطبيقاته القضائية"، كتبها نايف بن سعد الشننفي (Al-Shunayfi, 2005)، حيث قام الباحث بإبراز أحكام التشريح الثلاثة وهو التشريح التعليمي والجنائي والمرضي، ثم أتى بأمثلة من القضايا في المحاكم الشرعية في المملكة العربية السعودية، وكشف عن دور التشريح فيه. كما وضع بالتفصيل الشروط التي يجب أن تتوفر في المشرح لإجراء التشريح مع بيان أثر تقرير ورأي المشرح في الأمور القضائية. وقد اعتمد الباحث على منهجين؛ المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج الاستقرائي. وخلصت هذه الدراسة إلى أن تقرير تشريح الجثة يعد من أحد أدلة ومصادر الإثبات، ووضوحه له آثار قوية في التعامل مع القضايا الجنائية. وعلى الرغم من تفاصيله تحت عنوان التشريح الجنائي، فإن هذه المقالة ستسلك المنهج التحليلي المقارن بين الشريعة الإسلامية والقانون الماليزي.

ثم بحث بعنوان: "أحكام تشريح جثة الميت في الشريعة الإسلامية مقارنة بالقانون الوضعي" (Sālmī, 2018) للباحثة مسعودة سالمي. يهدف هذا البحث إلى بيان موقف الشريعة

المحتوى

78	المقدمة
79	المبحث الأول: مفهوم عملية التشريح في الشريعة الإسلامية والقانون الماليزي
79	المطلب الأول: تعريف التشريح في الشريعة الإسلامية
80	المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالتشريح
80	المطلب الثالث: أنواع التشريح
81	المبحث الثاني: أحكام تشريح الجثة في الفقه الإسلامي والقانون الماليزي
81	المطلب الأول: حكم تشريح الجثة في ضوء الفقه الإسلامي
82	المطلب الثاني: حكم التشريح الجنائي في القانون الماليزي
83	المطلب الثالث: الحالات التي لا تحتاج إلى التشريح
84	المطلب الرابع: ضوابط التشريح الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون الماليزي
85	المبحث الثالث: أمثلة تطبيقية للتشريح في ماليزيا
86	الخاتمة
87	المراجع

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد:

فقد اعتنت الشريعة الإسلامية بكرامة الإنسان، وقد دلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: 70]، وهذه الكرامة تشمل حال حياته ومماته. ومع ذلك، يمكن مشاهدة القضايا لأسباب جنائية على وسائل التواصل الاجتماعي والصفحات، مما يجعلها لم تعد غريبة في بلادنا. ووفقاً لقانون الإجراءات الماليزي، يجب التحقيق في الوفيات إذا تم اكتشاف جثة ولم يتضح كيف مات، سواء بالقتل أو بالحادث (Criminal Procedure Code, Act 593, Sect 329) ومن المحتمل أن تكون الجثة لمقتول، ويحاول الجاني إخفاء وإزالة أثر الجريمة. لذلك يجب أن تكون هناك إجراءات صحيحة وأدلة كافية للإثبات الجنائي.

برز مجال الطب الشرعي في السنوات الأخيرة كأداة مهمة لمساعدة المحاكم على اكتشاف الجريمة والبحث عن الأدلة

المبحث الأول: مفهوم عملية التشريح في الشريعة الإسلامية والقانون الماليزي

المطلب الأول: تعريف التشريح في الشريعة الإسلامية

وقبل الخوض في هذا الموضوع، لا بد من معرفة ماهية التشريح لغة واصطلاحاً.

الفرع الأول: التشريح لغة واصطلاحاً في الشريعة الإسلامية

التشريح لغة: هو مصدر مشتق من فعل شَرَحَ. ويأتي بمعنى القطع، وهو تشريح اللحم من العضو. (Ibn Manzūr, 1993, 2/497)

واصطلاحاً: "فتح جثة الإنسان للكشف عن سبب المرض أو لمصلحة تعليمية أو قضائية" (Al-Bustānī, 1987, 459).

استناداً إلى هذا التعريف يمكن القول: إن التشريح هو عملية قطع جثة الآدمي من أجل تحديد مسببات المرض، وكذلك لأغراض تعليمية وقانونية.

الفرع الثاني: مفهوم التشريح في القانون الماليزي

لم يحدد القانون الماليزي تعريف تشريح الجثة، ولكنه ورد في قانون الإجراءات الجنائية الماليزية أنه أداة مهمة في الكشف عن سبب الوفاة وطريقتها (CPC, 328). ووفقاً لوزارة الصحة الماليزية، فإن تشريح الجثة هو: "فحص يقوم به مسؤول طبي حكومي على جثة، ويتضمن فحصاً خارجياً وداخلياً لتحديد سبب الوفاة، وكذلك طريقة الوفاة أو كيفية حدوث التغييرات بسبب مرض، أو مادة كيميائية، أو إشعاعية، أو حادث، أو إصابة، وغيرها" "Suatu Pemeriksaan yang dijalankan oleh Pegawai Perubatan Kerajaan ke atas mayat. Ianya melibatkan pemeriksaan luaran dan dalaman untuk mengenalpasti punca kematian serta cara kematian atau bagaimana perubahan dihasilkan oleh sesuatu penyakit, kimia, radiasi, kemalangan, kecederaan dan lain-lain" (Garispanduan Bedah-Siasat Mayat, 2008).

الإسلامية والقانون الوضعي من تشريح الجثة مع كشف الآثار المترتبة على ذلك، ومن ثم عرض أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في مبدأ حرمة الجثة. واستخدمت هذه الدراسة أربعة مناهج وهي المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والمقارن، والوصفي. ومما خلص إليه هذا البحث أن تشريح الجثة جائز بضوابط معينة حددها الشريعة، وقد تؤدي مخالفتها إلى عقوبات جزائية في القانون الجزائري وكذلك عقوبة التعزير في الشريعة، ومع ذلك لم يتناول هذا البحث بالتركيز على نوع من أنواع التشريح وهو التشريح الجنائي الذي تهتم هذه الدراسة ببيان، وكذلك ستعتمد الدراسة المنهج الميداني لاستيعاب المعلومات عن ممارسة التشريح الجنائي في ماليزيا.

ثم مقالة Inkues Koroner dan Proses Autopsi di (Noorfajri et al, 2015) حيث قامت الدراسة بتوضيح إجراءات ومكانة التشريح الجنائي في التحقيقات في الوفاة في القانون الماليزي، مع بيان التحديات في قضية التشريح، وكذلك إبراز دور القاضي فيها بالإتيان بأمثلة من القضايا المتعلقة بالتشريح. والمناهج المتبعة لإتمام هذا البحث هي المنهج التحليلي الوصفي، والاستقرائي. ومما خلصت إليه هذه الدراسة أن تقرير التشريح يلعب دوراً هاماً في مساعدة القاضي على تحقيق سبب الوفاة. ويظهر أن هذه الدراسة تركز في الجانب القانوني وتُغفل الجانب الفقهي، لذا أريد في هذه الدراسة القيام بمقارنة مكانة التشريح الجنائي في الشريعة والقانون.

وتأسيساً على ما سبق، نجد أن معظم الدراسات السابقة تتناول موضوع التشريح بشكل عام، ولا تقوم بالمقارنة بين الشريعة والقانون الماليزي إلا في سنة 1989م قامت دراسة بعنوان "Bedah siasat: Penilaian Islam Terhadap Amalannya di Malaysia" (Fakhriani, 1989) ببيان حكم التشريح وممارسته في ماليزيا، ولكنها لم تتطرق إلى ضوابط عملية التشريح الجنائي بشكل خاص. لذا تقوم هذه المقالة ببيان حكم التشريح الجنائي وضوابطه مع استعراض بعض القضايا المستجدة المتعلقة بالتشريح لإبراز أهمية ضرورة عملية التشريح في كشف الجريمة.

وصفوة القول إن التشريع له علاقة وطيدة بمصطلح الطب الشرعي والجراحة والشق إذ يتشابه من جهة عملية القطع، ولكنه يختلف منها من حيث الهدف.

المطلب الثالث: أنواع التشريع

ينقسم التشريع إلى ثلاثة أنواع:

أ. **التشريع التعليمي:** وهو أن يقوم الطلاب في الطب بتشريح الجثة تحت إشراف الأطباء، وهذا التشريع ضروري للأطباء المستقبليين لأنه يجب أن يكون لديهم فهم شامل للجسم البشري، بما في ذلك مواضع الأعضاء والوظائف وكيفية العمل وأجزائه المختلفة. (Ali al-Bar, 1989, 9) وهذا العلم يمكن أن يتجنب عن وقوع أخطاء الأطباء عند إجراء الجراحة على الأحياء بسبب عدم مهاراتهم وخبرتهم في التعامل مع جسم الإنسان.

ب. **التشريع المرضي:** يوفر تشريح الجثة معلومات مهمة للأطباء، بما في ذلك الحالة الصحية العامة للمتوفى والأسباب الكامنة التي أدت إلى الوفاة، وبالتالي هذا التشريع يساعد على اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لمكافحة خاصة إذا كان سبب الوفاة هو الوباء، (Al-Sabā'i, 1994, 173) على سبيل المثال، يتم تشريح الجثة المتوفاة بسبب الفيروس كورونا لاكتشاف اللقاحات المناسبة والعلاجات الجديدة للوقاية من أمراض الرئة بسبب هذا الفيروس. (Salemo M et al, 2020, 14)

ج. **التشريع الجنائي:** تشريح الجثة هو جزء من الطب الشرعي ويتم إجراؤه لأغراض قانونية أو قضائية؛ فهو يساعد في تحديد طريقة وسبب وفاة الشخص بالإضافة إلى وقت الوفاة، ثم يتم تقديم هذه المعلومات إلى القاضي الذي يمكنه بعد ذلك اتخاذ قرارات بإثبات الجناية على المتهم أو براءته (Sha'ban, 2008, 102). وعلاوة على ذلك، يتمكن التشريح من اكتشاف نوع الجريمة هل قصد المتهم في قتل المتوفى أو أنه قتله خطأ، كما يمكن معرفة طريقة الوفاة سواء كانت بسبب حادث أو مرض أو قتل (Al-Ujlan, 2008, 1/453).

وترى الدراسة أن هذا التعريف عام لأنه يشمل الفحص الخارجي والداخلي، أما ما تهتم به هذه المقالة فهو الفحص الداخلي الذي يتم بتشريح البدن.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة بالتشريع

ومن بين الألفاظ التي لها علاقة بلفظ التشريع ما يلي:

أ. **الطب الشرعي:** مجال الطب الشرعي هو تطبيق علم الطب لخدمة مجال القضاء لحل المسائل القضائية، مثل قضية القتل والانتحار والحوادث والجرائم الجنسية، وذلك لمساعدة القاضي في تحقيق العدالة (K.S. Narayan, 2014, 1). وهناك فرعان للطب الشرعي، هما الطب الشرعي الباثولوجي والطب الشرعي الإكلينيكي. أما التشريح فهو جزء من الطب الشرعي الباثولوجي لأنه يتعامل مع المتوفين. (Al-Jundī, 1987, 9). لذا العلاقة بين التشريح والطب الشرعي هي عموم وخصوص؛ فالتشريح أخص من الطب الشرعي.

ب. **الجراحة:** هي العملية التي تهدف إلى علاج الأسقام وإصلاح الإصابات، ويمكن أن تتم من خلال ثلاثة طرق: وهي الجرح والشق والخياطة (Kan'an, 2000, 234) ويستفاد من ذلك، أن مصطلح الجراحة مستخدم للإشارة إلى عملية شق أو قطع في الحي، وذلك لأن عملياته قد تهدف إلى علاج الأمراض، أما التشريح فلا يهدف إلى ذلك لأنه مرتبط بالميت.

ج. **الشق:** قد يستخدم الفقهاء القدامى كلمة الشق في المسائل الفقهية وهي العملية التي تهدف إلى إخراج الجنين الميت من بطن الأم الميتة، وإخراج ما ابتلعه الأدمي من مال غيره. (Ibn Qudāmah, 1968, 2/411). قد يتشابه الشق والتشريح لاستخدام الفقهاء لهذه المصطلحات في الدلالة على العملية التي تجرى على الأموات، إلا أن التشريح قد يتناول هذا المصطلح في العصر الحديث لكثرة عملياته من أجل تحقيق سبب الوفاة أو التعليم.

الثاني: القول بجواز تشريح الجثة للضرورة، وذهب إلى هذا الرأي كثير من العلماء منهم الشيخ حسن بن مخلوف، وإبراهيم اليعقوبي، والشيخ يوسف الدجوي، ومحمد علي البار (Al-Barr 1989, 65). وأخذ به أيضا هيئة كبار العلماء، ومجمع الفقه الإسلامي، ودار الإفتاء بمصر (Al-Shanqīti, 1994, 170).

والسبب الرئيس من وجود الاختلاف بينهم هو كرامة الآدمي في حال حياته وموته، وأما التشريح فقد يتضمن فيه عملية الشق وتشويه بدنه. وأما المجيزون لعملية تشريح الجثة فيرون أنه لا ينتهك كرامته. وتقوم الدراسة بعرض استدلال المانعين، ثم يأتي بعد ذلك رأي المجيزين، ويمكن بيان ذلك مفصلاً على النحو التالي:

استدل المانعون بالآية الكريمة: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: 70]. ويلاحظ من هذه الآية أن الله كرم الإنسان وفضله على جميع المخلوقات (Ibn Kathīr, 1998, 5/89). ويرون أن هذا التكرم يتعارض مع عملية التشريح التي تترتب على تشويه الجثة وإهانتها (Sha'bān, 2008, 86).

ويرى المجيزون لعملية تشريح أن التشريح ليس فيه إهانة للميت لأنه يتضمن مصلحة الناس؛ وقد يفيد التشريح في الكشف عن الأمراض والأوبئة حتى يتمكن الأطباء من علاجها، كما يمكن للطلاب إجراء الجراحة على الموتى والتعرف على الأعضاء البشرية قبل إجرائها على الأحياء. بالإضافة إلى ذلك يحدد التشريح أيضاً سبب الوفاة الذي يعتبر أمراً حاسماً في كشف الجاني (Sha'bān, 2008, 89). وبالتالي يحقق العدل كما أمر الله بقوله: ﴿وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58].

واستدلوا بالحديث الشريف: ((كسر عظم الميت ككسره حياً)) (Ibn Mājah, 2009, 1/516). التشريح حرام لأن هذا الحديث يدل على حكم عدم جواز كسر عظم الميت

وقد أضاف بعض الباحثين النوع الرابع من التشريح وهو التشريح العلاجي الذي يتم بتشريح الجثة ثم نقل الأعضاء من الميت إلى الحي، (Sharafuddin, 1987, 61) إلا أن الدراسة ترى أن التشريح العلاجي يقع ضمن موضوع نقل الأعضاء، حيث قد تكلم الفقهاء عن أحكامه وضوابطه على وجه خاص.

المبحث الثاني: أحكام تشريح الجثة في الفقه الإسلامي والقانون الماليزي

المطلب الأول: حكم تشريح الجثة في ضوء الفقه الإسلامي
وقبل أن نتطرق إلى موقف الفقهاء من عملية التشريح، يحسن الإشارة إلى مبدأ حرمة الآدمي.

الفرع الأول: مبدأ حرمة الآدمي حياً وميتاً

إن الشريعة الإسلامية اعتنت بكرامة الإنسان، وقد حرم الله كل أنواع الاعتداء عليه، وجعل فيه عقوبة لمخالف ذلك، مثل تحريم القتل بغير حق، في قوله تعالى، ﴿وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾ [الإسراء: 33]. ولا تقتصر هذه الكرامة عليه في حال حياته، بل تشمل حال وفاته أيضاً، حيث أمر الله أن نتعامل مع الميت على أكمل وجه، ونراعي عورته، وكذلك حرمة، ويكون ذلك واضحاً على سبيل المثال، عند تجهيز الميت من إغماض عينه وتغسيله ثم تكفينه والصلاة عليه ودفنه. (Ruqayyah, 2010, 36).

وعلى هذا الأساس، اختلف الفقهاء في حكم تشريح الجثة على قولين:

الأول: القول بحظر تشريح الجثة، وهذا الذي ذهب إليه بعض الفقهاء، منهم الشيخ العربي بوعيد الطبخي، والشيخ محمد بنجيت المطيعي (Al-Ya'qūbī, 1986, 98) والشيخ برهان الدين السنبهلي (Al-Sanbahli, 1988, 66).

المطلب الثاني: حكم التشريع الجنائي في القانون الماليزي

الفرع الأول: نبذة عن نظام التحقيقات في الوفاة بماليزيا

الأدلة الكافية عنصر مهم لإثبات الجريمة، حيث يشترط القانون أن تتضمن التهمة على الجريمة المعلومات مثل الأدلة، والمكان، والوقت، والجاني. (CPC, 153 (1)). ويندرج التشريع الجنائي في قانون الإجراءات الجنائية 593 بماليزيا حيث يتركز على الإجراءات اللازمة في تحقيقات الوفاة، ويعتبر التشريع من أحد طرق معرفة سبب الوفاة، وهو منصوص بقولهم: "لا تقتصر عبارة سبب الوفاة على السبب الظاهر للوفاة الذي يمكن التحقق منه عن طريق فحص أو تشريح جثة المتوفى فحسب، بل تشمل أيضا جميع الأمور الضرورية للتوصل إلى الطريقة المؤدية إلى وفاته إذا كانت الوفاة ناتجة عن فعل شخص مخالف للقانون" (CPC, 328).

والشرطة ملزمة بإجراء تحقيقات في الوفاة متى تم إبلاغها بحدوث انتحار أو قتل أو اكتشاف جثة مقتول للكشف عما إذا كان القتل ناتجا عن إنسان، أو حيوان، أو آلة، أو حادث، أو وفاة في ظروف غامضة تثير الشبهات بارتكاب الجريمة، أو وفاة مفاجئة، والوفاة التي لا يعرف سببها (CPC, 329). وبعد وصول ضابط التحقيق إلى مسرح الجريمة، يوثق سبب الوفاة الظاهر مع وصف الجروح والكسور والكدمات وغيرها من أعراض التلف الموجودة على الجسم، وكذلك الأسلحة والأدوات إن وجدت. وكذلك، تجري الشرطة مقابلة مع الشهود الذين شاهدوا الوفاة إن وجدوا (Mohamad Zahari, 2021). وإذا رأت الشرطة أن الوفاة غير طبيعية، أو عن طريق العنف أو بطريقة مفاجئة، يمكن لها أن تأمر الطبيب الحكومي بتشريح الجثة، ويجب على الطبيب أن يوفر تقريراً في استمارة بول 61. أما إذا رأت خلاف ذلك، كأن يتوفى الشخص بسبب طبيعي وليس فيه عنصر جنائية، فيمكن أن يأمر بدفن الميت. (CPC, 330).

وهناك حالة أخرى يجب التحقق فيها عن سبب الوفاة وهي عندما يتوفى الشخص أثناء وجوده في حجز الشرطة أو في مستشفى الأمراض النفسية أو السجن، غير أن هذا التحقيق يجريه القاضي، فيقوم بمهام ضابط الشرطة. (CPC, 334). وإذا

لأن كسره يؤديه كما في حال حياته، أما في التشريع فقد يكون تقطيع جلده وعظامه. ويرد الفقهاء المجيزون أن الحديث لا يمنعه إلا في حالة عدم وجود منفعة واضحة أو ضرورة ملحة، لذلك إذا تمت ممارسة هذه العملية من أجل حماية مصالح الناس، فهي جائزة في الشريعة الإسلامية (Fatwa Dar Al-Ifta, 1997).

واستدلوا بقياس تحريم شق بطن الأم الميتة من أجل استخراج الجنين الحي وكذلك بقياس تحريم شق بطن الإنسان لاستخراج ما ابتلعه من مال وغيره، لأنه لو كان شق البطن محرماً ولو أن فيه مصلحة ضرورية، فمن الأولى أن يكون التشريع حراماً (Al-Shanqīti, 1994, 176). أما الفقهاء الذين ذهبوا إلى جواز التشريع فاستدلوا بقياس جواز شق البطن، وردوا أن دليل المانع لعدم التشريع بهذا القياس يسقط لاختلاف الفقهاء في هذه المسألة. (Al-Qasār, 1998, 276).

واستدلوا بالقاعدة "لا ضرر ولا ضرار"، ويتفرع عنها قاعدة أخرى وهي "الضرر لا يزال بالضرر"، ويستفاد من هذه القاعدة أن الضرر لا يرفع بالضرر، وبالتالي، لا يجوز التشريع عندهم لأن فيه ضرراً على جسد الميت من أجل دفع ضرر آخر كالأمراض في التشريع التعليمي (al-Shanqīti, 1994, 176).

أما المجيزون لعملية التشريع فاستدلوا بالقاعدة: "إذا تعارضت مصلحة قدم أقواهما، و"إذا تعارضت مفسدتان ارتكب أخفهما"، وقاعدة "الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف". وعملية تشريح الجثة مفسدة لأن الجثة تتعرض للقطع والتشويه، ولكن عدم القيام بها يؤدي إلى نشر الجريمة والوباء لأن سبب الوفاة مجهول والإجراءات الوقائية غير معروفة. وكذلك قد تكون هناك الأخطاء في الجراحة لأن الأطباء لا يفهمون وظيفة الأعضاء، وهذه المفسدة أشد من المفسدة التي لحقت به من التشريع (Al-Shunayfi, 2005, 73).

ومما سبق يمكن القول إن الفقهاء قد اختلفوا في هذه المسألة لاختلاف مراعاتهم لمصلحة كرامة الميت وبين مصلحة عامة الناس، وترى الدراسة أن التشريع جائز لتقديم المصلحة العامة على الخاصة، وقد أبيح ذلك للضرورة. ولهذا، فإن التشريع جائز لضرورة معرفة سبب الوفاة وبالتالي، يمكن من خلال ذلك تحقيق العدالة.

د. الكشف عن تاريخ الوفاة عندما يتعذر تحديد التاريخ الصحيح لشاهد العيان.
هـ. جمع الإصابات والآثار الموجودة على جثة الضحية مثل الصدمات والكدمات والتي قد تساعد في حل لغز الجريمة. ويجوز للطبيب إرسال أي جزء من الجسم إلى معهد البحوث الطبية لتحليله إذا كان يعتقد أنه يساعد في تحديد سبب الوفاة. وبمجرد الانتهاء من ذلك، سيحتاج إلى المصادقة على سبب الوفاة وإضافة التاريخ وتوقيع تقرير يفصل نتائج تشريح الجثة. وسيُرسل الطبيب التقرير إلى المدعي العام أو القاضي (CPC, 331).

وبناء على ما سبق فإن القانون الماليزي يجيز عملية التشريح الجنائي، ويجعلها وسيلة من وسائل التحقيقات المتعلقة بالوفاة، وتتم هذه العملية من قبل طبيب حكومي، وذلك بعد أن يستلم أمرًا من القاضي أو ضابط الشرطة، غير أن هناك بعض الحالات التي لا يصدر فيها أمرًا بتشريح الجثة، لأنها لا تحتاج إليه.

المطلب الثالث: الحالات التي لا تحتاج إلى التشريح

إذا تبين أن سبب الوفاة كان حادثًا وليس نتيجة عنف أو اعتداء فيأمر ضابط الشرطة أو المحكمة بدفن المتوفي على الفور، فلا يحتاج حينئذ إلى إجراء تشريح الجثة (CPC, 330). وكذلك لا حاجة للتشريح إذا كانت الوفاة بسبب الشيخوخة أو بمرض مزمن من خلال التدقيق في الملف الطبي للمريض، وفي الحالة التي فيها شهود يعرفون التفاصيل المؤدية إلى وفاته. (Abdul Rani, 2009, 4)

وقد يقرر القاضي عدم إصدار أمر بتشريح جثة وجدت في حجز الشرطة أو في مستشفى للأمراض النفسية أو السجن إذا كان هناك دليل على وفاة الضحية بسبب حالة موجودة مسبقًا، مثل فيروس نقص المناعة البشرية. (Annuar Ayob, 2007, 104)

صفوة القول: إن الشريعة تحرص على تلبية حاجيات الناس بما فيها مصلحتهم وتهتم بأسباب ضرورة في التحقيق في سبب الوفاة. والتشريح الجنائي في ماليزيا متوافق معها لأنه ليس

كانت الوفاة مرتبطة باحتجاز الشرطة، فيجب على القاضي أن ينظر في إجراء تحقيق الوفاة. فيقوم بعض القضاة بزيارة السجن أو مركز الحبس الاحتياطي التابع للشرطة حيث حدثت الوفاة بعد الإبلاغ عنها، حيث تتمثل مهامهم في الفحص البدني بحثًا عن آثار الإصابات، وكذلك البحث عن الأدلة في محل الوفاة. وفي حال وجود الآثار على الجثة، يتم إصدار التعليمات لإجراء تشريح الجثة (Annuar Ayob, 2007, 104).

الفرع الثاني: الحالات التي يجب فيها التشريح

ويلاحظ مما سبق أنه يجب على ضابط الشرطة أو القاضي بعد القيام بالفحص الخارجي للجثة أن يطلب من الطبيب المسؤول في المستشفى الحكومي إجراء تشريحها إذا تبين أن الوفاة تمت بطريقة مفاجئة وغير طبيعية، حيث إن لهما السلطة للأمر بإجراء عملية التشريح الجنائي؛ كما أنه لا يجوز للطبيب الشرعي القيام بها إلا إذا طُلب منه ذلك.

والهدف الأسمى الذي ذكره القانون هو معرفة أسباب وطرق الوفاة (CPC, 329):

أ. **سبب الوفاة:** وهو محفز يطلق سلسلة من الظروف التي تؤدي إلى وفاة شخص ما، ويقصد به أيضا "عملية المرض أو الإصابة الكامنة التي تؤدي إلى حدوث عملية (آلية) فسيولوجية تؤدي في النهاية إلى الموت" (Shahrom, 1993, 79).

ب. **طريقة الوفاة:** وهي أن يهدف إلى معرفة طريقة الوفاة سواء بسبب المرض، أو الحادث، أو الانتحار، أو القتل. (<https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK539901/>)

اقتصر القانون الماليزي على بيان أن الهدف من التشريح هو تحديد سبب وطريقة الوفاة، إلا أن تشريح الجثة يمكن أن يكشف عن عدد من الحقائق الحاسمة، بما في ذلك: (Kasanathan, 1997, 2)
أ. التعرف على المتوفي، إذا تم العجز عن معرفة هويته قبل التشريح.

ب. توثيق الإصابات ووصفها.

ج. تحقق ما إذا كانت الإصابات متوافقة مع تاريخ معين.

- وبعد أن تتوفر الضوابط السابقة يمكن أن يبدأ الطبيب إجراء تشريح الجثة، ويجب مراعاة الأمور الآتية:
- أ. عدم التمثيل بالجثة، ويتعامل مع الجثة معاملة حسنة (Sharaf al-Din, 1987, 74).
- ب. لا يجوز أن ينظر إلى عورة الميت إلا للضرورة (Al-Shunayfi, 2005, 111).
- ج. أن يقوم بتشريح جثة المرأة بواسطة الطبيبات (Al-Shunayfi, 2005, 112).
- د. أن يجمع جميع الأعضاء المشرحة وتدفن (Sharaf al-Din, 1987, 74).

الفرع الثاني: ضوابط التشريح في القانون الماليزي

- حسب اطلاعنا نجد أنه ليس هناك قانون خاص يبين ضوابط تشريح الجثة في ماليزيا، ولكن هناك ضوابط للتشريح صادرة عن وزارة الصحة. ومن بين الإجراءات اللازمة التي يجب القيام بها قبل تشريح الجثة ما يلي: (Garis Panduan Bedah-Siasat, 2008).
- أ. أن يحصل الطبيب على الإذن من الشرطة أو القاضي.
- ب. أن يتأكد الطبيب من وفاة الشخص ويعين لحظة الوفاة.
- ج. أن تقدم الشرطة المعلومات المتعلقة بالمتوفى للطبيب. (Mohamad Zahari Mahmud, 2021).
- د. أن تتم عملية التشريح من قبل الأطباء الحكوميين وفي المستشفيات الحكومية. (Nuraida Khalid, 2021).
- هـ. أن يحدد الطبيب والشرطة هوية المتوفى.
- و. أن يبدأ الطبيب بالفحص الخارجي، وهو فحص ملابس الميت وجسده، وإذا كان لا يمكن للطبيب تحديد سبب الوفاة بالفحص الخارجي، فيلجأ الطبيب إلى تشريح الجثة. ومن بين الإجراءات اللازمة التي يجب القيام بها بعد تشريح الجثة ما يلي:
- أ. لا يسمح لأحد بالتواجد في المشرحة إلا للشرطة وموظفي المستشفيات (Salmah Arshad, 2021).

ضروريًا إجراء التشريح في كل الإجراءات القضائية المتعلقة بالوفاة، وإنما عندما يغلب على ظن القاضي أن هناك اشتباها بالجريمة، وأنه لا بد من الكشف عن سبب الوفاة، ويتضح من ذلك أن القاضي لا يأمر بالتشريح مباشرة بعد تلقي حالات المتوفين بسبب القتل أو الحادث أو الموت المفاجئ، بل يأمر بذلك بعد فحص مكان الحادث، وكذلك الفحص الخارجي قبل تشريح الجثة.

المطلب الرابع: ضوابط التشريح الجنائي في الشريعة الإسلامية والقانون الماليزي

الفرع الأول: ضوابط التشريح في الشريعة الإسلامية

- ومن الجدير بالذكر أن الفقهاء إذا أباحوا المحرمات فهذه الإباحة ليست مطلقة، وإنما هناك معايير يجب على المسلمين الالتزام بها. وتتطرق هذه الدراسة إلى ضوابط التشريح التي تكون قبله وبعده. ومن بين الشروط التي يجب أن توفرها السلطات من الشرطة والطبيب الشرعي (Markaz, 2014, 369):
- أ. التأكد من وفاة الشخص الذي سيتم تشريح جثته.
- ب. وجود ضرورة لتشريح الجثة، بأن أدلة الجناية لا تكفي لإثبات الجناية حسب تقدير القاضي (Abū Bakr, 1996, 47).
- ج. أن يكون هناك متهم في الجناية، أي أن هناك شخصا يتهم بقتل الميت، لأن الهدف من التشريح هو التأكد من كونه الجاني الحقيقي أو المتهم، فإن لم يكن هناك متهم فلا حاجة إلى التشريح.
- د. أن يغلب على الظن أن تكون هذه العملية قادرة على الوصول إلى الدليل.
- هـ. أن يحصل على إذن القاضي.
- و. أن يكون حق الوارث قائماً لم يسقطه، أي أن يكون الوارث مطالباً بدم المجرم.
- ز. إجراء العملية بواسطة طبيب شرعي ماهر بتركيب جسم الإنسان.

الشريعة فقد اشترطت أن يكون الطبيب ماهراً بتشريح الجثة، لا سيما أن التشريح الجنائي متعلق بالبحث عن الأدلة، ويؤثر ذلك في تحقيق العدالة، فلا بد أن يتم التشريح من قبل الطبيب الشرعي. وقد يؤدي انضمام الطبيب العام في هذه القضايا إلى عدة مشاكل منها: عمليات بتر الأعضاء والإهمال في الجراحة، (Malaysian Law Journal, 628)، وكذلك تقرير تشريح الجثة من الطبيب العام يكون موجزاً، مما يؤثر في الاستجواب القضائي. (Malaysian Law Journal Unreported, 891).

المبحث الثالث: أمثلة تطبيقية للتشريح في ماليزيا

يلعب تقرير الطبيب الذي يجري التشريح دوراً مهماً خاصة عند محاكمة المتهم في ماليزيا، وصرح القانون بذلك في المادة 332 بأنه "تقرير الطبيب المسجل يعتبر من الأدلة الرئيسة عند محاكمة المتهم بالقتل العمد أو الخطأ خاصة إذا كان الطبيب الذي أجرى فحص جثة المتوفى ميتاً أو غاب عن ماليزيا، حيث يعتبر تلقي أي تقرير من ذلك الطبيب قانونياً. وتخضع هذه الأدلة للخصم من وزنها الذي تراه المحكمة مناسباً بسبب عدم تقديم ذلك التقرير بعد حلف اليمين".

وفي هذا المبحث ستتناول الدراسة ذكر أمثلة على ممارسة التشريح في قضايا جنائية، مع تحليل مدى قوة التشريح كوسيلة من وسائل الإثبات الجنائي.

ومن أمثلة تطبيقات التشريح ما يلي:

أ. في قضية المدعي العام ضد محمد حافظ، أتهم المتهم بقتل رجل عمداً في مكتب ديني في تيرينجانو، وهو شقيق حبيبته. وشهدت جريمة القتل أيضاً عائلة المتوفى الذين كانوا أيضاً في مكان الحادث. ومع ذلك، نفى المتهم الادعاء، وقال إنه لم يقتل المتوفى عن قصد وإنما أصابت السكين صدر المتوفى الأمامي الأيسر أثناء المشاجرة. وتحالف أقوال المتهم مع نتائج التشريح التي خلصت إلى أن سبب الوفاة هو جرح طعنة في الصدر حيث حدثت الطعنة في أعضاء مهمة مثل القلب والرئتين ويمكن أن يؤدي إلى الموت، كما أن هناك طعنات في 12 جزءاً آخر

ب. يسمح للطبيب أخذ عينات من الجثة لتحليلها (Nuraida Khalid, 2021).

ج. أن يسرع الطبيب في إجراءات تشريح الجثة.

د. أن يسلم الطبيب الجثث إلى ورثتها أو موكلها بعد الانتهاء من عملية التشريح للدفن (Salmah Arshad, 2021).

نلاحظ من ممارسات تشريح الجثة في ماليزيا مما سبق أن هناك بعض الممارسات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهناك بعض الممارسات المخالفة للشريعة، ومن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما كما يلي:



يتضح لنا من هذا الجدول أن معظم ضوابط التشريح في ماليزيا متوافقة مع ما حدده الفقهاء إلا في مسألتين هما: الأولى: وجود المتهم قبل التشريح، والثاني: الطبيب الذي يجري التشريح، إلا أن هذه الدراسة ترى جواز إجراء التشريح وإن لم يكن هناك متهم بقتل الميت لأنه في حالة الموت المفاجئ مثلاً من الصعب تحديد سبب الوفاة، وأن المتوفى توفي بسبب الجناية إلا بعد قيام التشريح، وكذلك من الصعب أن يتم العثور على المتهم قبل التشريح لعدم وجود الشهود، فترى الدراسة، أن وجود شبهة جنائية تكفي لإباحة عملية التشريح.

وكذلك لا يشترط القانون أن يتم التشريح من قبل الطبيب الشرعي، وإنما طبيب حكومي يمكن له إجراؤه، حيث يشمل الطبيب العام والطبيب الشرعي، وذلك لقلة عدد الأطباء الشرعيين، وقد أثبتت الدراسة أنه حالياً 1.2 خبير لكل مليون فرد مما يعني أنه يجب على طبيب شرعي واحد إجراء تشريح 200 إلى 250 جثة سنوياً، ولبعضهم وصل إلى 1500 جثة سنوياً، مما يؤثر على جودة تحقيقات الوفاة والتشريح الجنائي (Sinar Harian, 16 Ogos 2022). أما

الحالات التي يكون فيها سبب الوفاة ظاهراً، كالموت بسبب الحيوانات، أو الموت بالآلة؟ وكذلك في حالة الوفاة حيث لا توجد علامات على وجود عناصر إجرامية على الجسد، وهل هذا الموت يجيزه الشريعة؟

يجب التأكيد هنا على أن الغرض من إجراء تشريح الجثة لا يقتصر فقط على معرفة سبب الوفاة، ولكنه يشمل العديد من الفوائد الأخرى. وبحسب المقابلة التي أجرتها الدراسة (Nuraida, 2021)، فإن غرض إجراء تشريح الجثة في حالات الوفاة بسبب الآلات هو تحديد طريقة الوفاة، سواء توفي فعلاً بسبب حادث أو قُتل ووضعه الجاني تحت الآلة حتى يظن الناس أنه توفي بسبب حادث، وإذا ثبت أنه مات بسبب حادث بسبب الآلة، فيمكن أن يوفر فوائد للمجتمع لتحسينها حتى لا تتكرر مثل هذه الوفيات مرة أخرى.

وبين لنا أن التشريح مهم خاصة في جريمة القتل في اكتشاف الجريمة، ومن ثم يمكن أن يساعد القاضي في إثبات الجريمة على الجاني، وهذه الحالة تتوافق مع الشريعة في مبدأ الضرورة، ويمكن القاضي من خلال ذلك تحقيق العدالة. ويجري التشريح لمصلحة الناس وليس بقصد الإهانة للميت، ولولا التشريح لانتشرت الجريمة لعدم وجود الطرق لاكتشافها مع أن الجاني سيحاول أن يستر جريمته، وأن التشريح وسيلة لمعرفة سبب الوفاة.

ورغم ظهور التشريح التقني *Postmortem Computed Tomography* في ماليزيا الذي ليس فيه مساس بجسد الميت، إلا أنه قد أثبتت البحوث بأن هذا النوع من التشريح لا يمكن أن يكون بديلاً عن التشريح البشري لعدم قدرته معرفة الجروح داخل أعضاء الميت (Ab Hamid S et al, 2019, 2). ويبقى التشريح البشري ضرورة للإثبات الجنائي.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. قد عزّ الله الإنسان حياً وميتاً، وحرّم جميع أنواع الاعتداء بغير حق عليه، ويجب أن يتعامل معه بأحسن طرق، مع مراعاة مصالح الناس.

على جسد الميت، مما يشير إلى أن المتهم قتله عمداً.
(Malaysian Law Journal Unreported, 2129).

ب. في قضية المدعي العام ضد نور حسن، دافعت المتهمة عن نفسها بأنها لم تقتل المتوفى عمداً، ولكنها فعلت ذلك دفاعاً عن النفس. وبناءً على تشريح الجثة الذي أجراه الدكتور أزنوول، وجد أن هناك طعنة قاتلة من البطن إلى القلب بالإضافة إلى وجود أسلحة حديدية في البطن. إن تأثير النمط وعدد الإصابات ونوع السلاح الحاد تظهر بوضوح أن المتهم كان ينوي قتل المتوفى ولم يكن حادثاً
(Malaysian Law Journal Unreported, 11).

ج. في قضية المدعي العام ضد محمد عواري، نفى المتهم الادعاء بأنه قتل الضحية قصداً، ولكنه أراد فقط السرقة والاعتصاب. لكن تشريح الجثة الذي تم إجراؤه يظهر أن المتهم قتل الضحية قصداً بناءً على نتائج التشريح الذي وجد أن المتوفى مات بسبب نزيف غزير ناتج عن جرح في العنق تم باستخدام سلاح حاد. كما وجد الطبيب الشرعي وجود "جرح دفاعي" في اليد. وتتفق نتائج تشريح الجثة مع الشاهد الذي وجد المتوفى ملقى على جانب الطريق
(Malaysian Law Journal, 434).

بناءً على الأمثلة المذكورة أعلاه، يتضح أن تشريح الجثة مهم للكشف عن سبب الوفاة وتحديد نوع الجريمة، سواء ارتكبت الجريمة عن قصد أو عن غير قصد. فبالتشريح يمكن أن يكشف عن الإصابات الداخلية الموجودة في جسد الضحية، سواء أدت الإصابة أو الطعن إلى الوفاة أو كان المتوفى قد توفي بسبب مرض. وبالتشريح يمكن تحديد نوع السلاح الذي استخدمه المتوفى الذي لا يظهره في الخارج، كما يمكنه دعم شهادة الشهود الذين شاهدوا الجريمة أو الذين اكتشفوها. فالتشريح يساعد القاضي في تحديد ما إذا كانت العناصر التي تم العثور عليها في مكان الحادث تتطابق مع نتائج تشريح الجثة.

وانطلاقاً من ذلك، فإنه من الضروري إجراء التشريح للمقتول نتيجة فعل إنسان مثل الطعن، كذلك فإنه من الضروري معرفة نية القاتل من أجل فرض العقوبة. ولكن ماذا عن حالات الوفاة التي تتطلب تحقيقاً قانونياً عن الموت مثل

- Annur Ayob. 2007. Kelemahan Sistem Inkues dan permasalahan prosedur siasatan kematian dalam jagaan polis di Malaysia. Master Thesis, Universiti Malaya.
- Bar, Muhammad 'Ali. 1989. *Tlm al-Tasyrīh inda al-Muslimīn*. Jeddah: Dar Sa'ud.
- Fakhriani Mohammed Yusof. 1989. *Bedah Siasat: Penilaian Ialam Terhadap Amalannya di Malaysia*. Universiti Malaya, Malaysia.
- Fatwa Dar al-Ifta. Retrieved on 31 December 2022 from <https://www.dar-alifta.org>
- Garis Panduan Bedah-Siasat mayat di hospital-hospital Kementerian Kesihatan Malaysia, Bil. 17/2008.
- Ibn Kathīr, Abu al-Fada Ismā'īl. 1998. *Tafsīr al-Qurān al-'azīm*. Taḥqīq: Muḥammad Ḥusīn. Bīrūt: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.
- Ibn Manẓūr, Muḥammad bin Mukarram. 1993. *Lisān al-'arab*. Bīrūt: Dar Sādir.
- Ibn Qudāmāh, 'Abdullah bin Aḥmad. 1968. *Al-Mughnī*. Maktabah al-Qāherah.
- K.s. Narayan., & O.p Murty. 2014. *The Essentials of Forensic Medicine and Toxicology*. Jaypee Brothers Medical Publishers.
- Kan'an, Aḥmad Muḥammad. 2000. *al-Mausū'ah al-Tibbiyyah al-Fiqhiyyah*. Bīrūt: Dar Nafāis.
- Kasinathan Nadesan. 1997. "The Importance of the Medico-Legal autopsy". *Malaysian J pathol*.
- Markaz al-Tamayyuz al-Bahsi fi Fiqh al-Qāḍiyyah al-Mu'āshirah. 2014. *Al-Mausū'ah al-Muyassarah fi Fiqh al-Qāḍiyyah al-Mu'āshirah*. Riyād: Markaz al-Tamayyuz al-Bahsi fi Fiqh al-Qāḍiyyah al-Mu'āshirah.
- Menezes, Ritesh G. & Francis N. Monteiro. 2023. *Forensic Autopsy*. <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/books/NBK539901/>
- Salemo M., Sessa F., Piscopo A., Montana A., Torrisi M., Patane F., Murabito P., Li Volti G., & Pomara C. 2020. "No Autopsies on COVID-19 Deaths: A Missed Opportunity and the Lockdown of Science". *Journal of Clinical Medicine*.
- Noorfajri Iamail., Farah Nini Dusuki., & Ahmad Azam Mohd Shariff. 2015. "Inkues Koroner dan Proses Autopsi di Malaysia dari Perspektif Perundangan". *CLJ LAW*.
- Ramalinggam Rajamanickam. 2014. "Patologi Forensik dan Peranannya Dalam Penyiasatan kes-kes Jenayah di Malaysia". *CLJ Law*.
- Ruqayyah As'ad. *Aḥkām al-Tasarruf bi al-Juthah fi al-Fiqh al-Islāmī*. Master Thesis. al-Najāh al-Wataniyyah University.
- Sālmī, Mas'udah. 2018. *Aḥkām Tashriḥ Juthah al-Mayyit fi al-Sharī'ah al-Islāmiyyah Muqāranah bi al-Qānūn al-Wadh'ī*. Master Thesis. al-Syāhid Hammah Lakhḍar University.
- Sanbahlī, Muḥammad Burhānuddīn. 1988. *Qaḍāyā Fiqhiyyah Mu'āshirah*. Damshiq: Dar al-Qalm.
- Sha'bān, Khālīd Muḥammad. 2008. *Masulīyyah al-Tib al-Shar'ī*. Dirāsah Muqāranah baina al-Fiqh al-Islāmī

2. في الفقه الإسلامي، اختلف الفقهاء في حكم التشريح على قولين: منع عملية التشريح، وجوازه، والراجح جوازه لأن المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة. أما القانون الماليزي فقد ذهب إلى جوازه.
3. جواز تشريح الجثة ليس مطلقاً، حيث إن الإسلام أباحه بدافع الضرورة، ويجب مراعاة الضوابط التي حددتها الشريعة.
4. التشريح ليس إلزامياً لجميع الوفيات في القانون الماليزي، ولكنه مطلوب عندما يكون ضرورياً للتحقيق في سبب الوفاة وفي حالة مرتبطة بالجريمة.
5. يعتبر التشريح الجنائي وسيلة مهمة للكشف عن الجرائم، لا سيما في حالات القتل.

المراجع

- Abdul Rani bin Kamaruddin. 2009. "Inquiry of Death Under the Malaysian Criminal Procedure Code". *Malaysian Law Journal*.
- Ab Hamid S., Muhammad Noor M.H., Zainun K.A. 2019. "A Deadly Hole: Postmortem Multislice Computed Tomography of Gunshot Injury". *Malaysian Journal of Medicine and Health Sciences*. Vol. 15(3). 167-169.
- Abū Bakr, Abdullah Zayd. 1996. *Fiqh al-Nawāzil Qaḍāyā Fiqhiyyah Mu'āshirah*. Bīrūt: Dar al-Fikr.
- Al-Bustānī, Baṭras. 1987. *Muḥīṭ al-Muḥīṭ*. Bīrūt: Maktabah Lubnān.
- Al-Jundī, Ibrāhīm Ṣādiq. 2000. *al-Tib al-Shar'ī fi al-Taḥqīqāt al-Jināiyyah*. Riyādh: Akādīmīyyah Nāif al-Arabiyyah lil Ulūm al-Amniyyah.
- Al-Qaṣār, 'Abd al-'Azīz. 1999. *Hukm Tashriḥ al-Insān baina al-Sharī'ah wa al-Qānūn*. Bīrūt: Dar Ibn Hazm.
- Al-Sabā'ī, & 'Alī al-Bār. 1993. *al-Tabīb Adabuhu wa Fiqhuhu*. Damshiq, Dar al-Qalam.
- Al-Shanqīṭī, Muḥammad bin Muḥammad al-Mukhtār. 1994. *Aḥkām al-Jarāḥah al-Tibbiyyah wa al-Athār al-Mutarattabah 'Alayhā*. Jeddah: Dar al-Ṣaḥābah.
- Al-Shunayfī, Nāif bin Sa'ad. 2005. *Aḥkām Tashriḥ Juthah al-Ādamī wa Taṭbīqātuḥu al-Qaḍāiyyah*. Master Thesis. Imām bin Muḥammad bin Sa'ūd University.
- Al-'Ujlān, Abdullah bin Sulaymān. 2006. *Al-Qaḍā bi al-Qarāin al-Mu'āshirah*. As-Sa'ūdīyyah: Jāmi'ah al-Imam Muḥammad bin Sa'ūd.
- Al-Ya'qūbī, Ibrāhīm. 1987. *Shifa al-Tabārīḥ wa al-adwa fi Hukm al-Tashriḥ wa Naql al-'Aḍā*. Damshiq: Tauzī' Maktabah al-Ghazālī.

wa al-Qānūn al-Waḍ'ī. Al-Iskandariah: Dar al-Fikr al-Jamī'ī.

Shahrom Abd.Wahid. 1993. *Patologi Forensik*. Kuala Lumpur: Dewan Bahasa dan Pustaka.

Sharaf al-Din, Aḥmad. 1987. *Al-Aḥkām al-Shar'īyyah lil a'māl al-tibbīyyah*. Dar al-Fikr al-'Arabī.

Cases

Public Prosecutor v. Azman bin Ismail [2007] 3 MLJ 628

Public Prosecutor v. Lee Thiam Whatt [2019] MLJU 891

Public Prosecutor v. Mohammad Awari bin Ahmad [2018] 11 MLJ 434

Public Prosecutor v. Mohd Hafiz bin Mohamad [2019] MLJU 2129

Public Prosecutor v. Nur Hasanah Gultom [2022] MLJU 11

Interviews

Interview with Mr. Mohammad Zahri bin Mahmud; Pasir Puteh Police Chief, on 29 March 2021, located at Pasir Puteh Police Headquarters, Kelantan.

Interview with Dr. Nuraida bint Khalid; Forensic Medical Specialist at Sultanah Aminah Hospital, on 19 March 2021. The interview was conducted online due to the Movement Control Order.

Interview with Dr. Salmah bint Arshad; Forensic Medicine Specialist at Kuala Lumpur Hospital. The interview was conducted online due to the Movement Control Order.